



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Subject Review

Management of Economic Crises and Their Impact on the Stability of the Iraqi Business Environment

مقال مراجعة الموضوع

إدارة الأزمات الاقتصادية وأثرها في استقرار بيئة الأعمال العراقية

م.م. اسراء عبدالحسين عيسى

Israa Abdul Hussein Issa

esraaabdalhussein@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية

Abstract

This study aims to analyze the impact of economic crisis management on the stability of the Iraqi business environment amid economic challenges related to oil dependency and instability. The study adopts a descriptive-analytical approach based on recent literature and international reports. The findings indicate that economic crises negatively affect the business environment by increasing risks and reducing investment. Moreover, effective crisis management helps mitigate these impacts by enhancing economic stability and policy efficiency. The study emphasizes the need for adopting effective crisis management strategies and economic diversification to achieve a stable business environment

Keywords: Economic Crisis Management, Business Environment, Economic Stability, Iraq.

المستخلص

يهدف هذا المقال إلى تحليل أثر إدارة الأزمات الاقتصادية في استقرار بيئة الأعمال العراقية في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بالتقلبات النفطية وعدم الاستقرار. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الدولية. وتوصل المقال إلى أن الأزمات الاقتصادية تؤثر سلبًا في بيئة الأعمال من خلال زيادة المخاطر وتراجع الاستثمار. كما أظهر أن إدارة الأزمات تساهم في الحد من هذه الآثار عبر تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين كفاءة السياسات. وأكد المقال أهمية تبني استراتيجيات فعالة لإدارة الأزمات وتنويع الاقتصاد لتحقيق بيئة أعمال مستقرة.

الكلمات الرئيسية: إدارة الأزمات الاقتصادية، بيئة الأعمال، الاستقرار الاقتصادي، العراق.

المقدمة

تعد الأزمات الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات المعاصرة، لما لها من تأثيرات مباشرة في استقرار بيئة الأعمال. ويُعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات تأثرًا بهذه الأزمات نتيجة اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إدارة الأزمات الاقتصادية كأداة استراتيجية تهدف إلى الحد من آثار الأزمات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بإدارة الأزمات، إلا أن تطبيقاتها في الاقتصاد العراقي ما تزال بحاجة إلى تطوير، خصوصًا فيما يتعلق بتحقيق بيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار. ومن هنا تأتي أهمية هذا المقال في تحليل دور إدارة الأزمات الاقتصادية في دعم استقرار بيئة الأعمال العراقية.

أولاً: تتمثل مشكلة التي يتعرض لها المقال في التحديات التي تواجه بيئة الأعمال العراقية نتيجة التعرض المستمر للأزمات الاقتصادية، والتي تنعكس سلبًا على مستوى الاستقرار الاقتصادي والاستثماري. وفي ضوء ذلك، يسعى المقال للإجابة عن التساؤل الآتي: ما هو أثر إدارة الأزمات الاقتصادية في استقرار بيئة الأعمال العراقية؟

ثانياً: يهدف المقال إلى تحليل دور إدارة الأزمات الاقتصادية في تعزيز استقرار بيئة الأعمال في العراق، من خلال: توضيح مفهوم الأزمات الاقتصادية وإدارتها وبيان طبيعة الأزمات التي يواجهها الاقتصاد العراقي وتحليل أثر إدارة الأزمات في الحد من عدم الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: تنبع أهمية المقال من كونه يتناول موضوعًا حيويًا يرتبط باستقرار الاقتصاد العراقي، كما تبرز أهميته في دعم صناعات القرار من خلال الدعوة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر كفاءة. رابعاً: اعتمد المقال على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالأزمات الاقتصادية وإدارتها، وربطها بواقع بيئة الأعمال في العراق.

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: مفهوم الأزمات الاقتصادية: تُعد الأزمات الاقتصادية من الظواهر المعقدة التي تعكس اختلالات مفاجئة في النظام الاقتصادي، وتؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستقرار. وتنشأ هذه الأزمات نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية، مثل تقلبات الأسواق العالمية، أو ضعف السياسات الاقتصادية، أو الاعتماد المفرط على مورد واحد كما هو الحال في الاقتصادات الريعية. (Mishkin, 2022, p. 45) كما تُعرف الأزمات الاقتصادية بأنها حالات من عدم التوازن الاقتصادي التي تؤدي إلى اضطرابات في الإنتاج والاستثمار، مما ينعكس سلبًا على مختلف القطاعات الاقتصادية. (Blanchard, 2021, p. 102) وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الأزمات أصبحت أكثر تكرارًا وتعقيدًا نتيجة العولمة والترابط الاقتصادي بين الدول. (Stiglitz, 2023, p. 61) وعليه، فإن التعامل مع هذه الأزمات يتطلب سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات.

ثانياً: إدارة الأزمات الاقتصادية: تشير إدارة الأزمات الاقتصادية إلى مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات والحد من آثارها السلبية، من خلال التخطيط المسبق، والاستجابة السريعة، وإدارة مرحلة التعافي. وتُعد هذه العملية مستمرة وتتطلب تنسيقًا بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (International Monetary Fund, 2025, p. 14) ما تؤكد الدراسات الحديثة أن إدارة الأزمات الفعالة تعتمد على وجود أنظمة إنذار مبكر، وتعزيز مرونة الاقتصاد، وتحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية (World Bank, 2024, p. 22) ويرى (OECD, 2024, p. 33) أن الإصلاحات الهيكلية، مثل تعزيز

إدارة الأزمات الاقتصادية وأثرها في استقرار بيئة الأعمال العراقية

الحوكمة وتنويع الاقتصاد، تُعد من أهم أدوات إدارة الأزمات. وعليه، فإن إدارة الأزمات الاقتصادية تمثل أداة استراتيجية لا تقتصر على تقليل الخسائر، بل تمتد إلى دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز القدرة على التعافي.

ثالثاً: بيئة الأعمال: تُعرف بيئة الأعمال بأنها مجموعة العوامل الاقتصادية والقانونية والمؤسسية التي تؤثر في نشاط الشركات وقرارات الاستثمار، وتشمل الاستقرار الاقتصادي، والبنية التحتية، والتشريعات، وكفاءة النظام المالي. (North, 2020, p. 67) وتُعد بيئة الأعمال المستقرة عنصرًا أساسيًا في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث تسهم في تقليل المخاطر وزيادة ثقة المستثمرين. (OECD, 2024, p. 18) كما يشير (World Bank, 2024, p. 10) إلى أن تحسين بيئة الأعمال يتطلب إصلاحات مؤسسية تعزز الشفافية والكفاءة.

رابعاً: أثر الأزمات الاقتصادية في بيئة الأعمال: تؤثر الأزمات الاقتصادية بشكل مباشر في بيئة الأعمال من خلال زيادة مستويات المخاطر وعدم اليقين، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات وانخفاض الإنتاجية. كما تسهم الأزمات في إضعاف ثقة المستثمرين وتقليل فرص النمو الاقتصادي. (Blanchard, 2021, p. 110) في حالة العراق، تتفاقم هذه التأثيرات نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وبالتالي، فإن الأزمات الاقتصادية تمثل عاملاً رئيسياً في زعزعة استقرار بيئة الأعمال.

خامساً: واقع بيئة الأعمال في العراق [مع جدول تحليلي]

جدول (1): ترتيب العراق في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال

المؤشر	ترتيب العراق عالمياً	التفسير
بدء النشاط التجاري	172	تعقيد الإجراءات وطول مدة التسجيل
الحصول على الكهرباء	137	ضعف البنية التحتية
تسجيل الملكية	96	إجراءات متوسطة
الحصول على الائتمان	186	ضعف التمويل
حماية المستثمرين	172	ضعف الحوكمة
دفع الضرائب	120	عبء ضريبي
التجارة عبر الحدود	181	قيود تجارية
إنفاذ العقود	147	بطء القضاء
تسوية الإعسار	168	ضعف الإطار القانوني

المصدر: World Bank. (2020). Doing Business Report.

يبين الجدول أن العراق يحتل مراتب متأخرة في معظم مؤشرات بيئة الأعمال، مما يعكس ضعف البيئة المؤسسية والاقتصادية. ويظهر بشكل واضح تدني ترتيب العراق في مؤشرات الحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين، وهو ما يدل على وجود تحديات هيكلية تعيق جذب الاستثمار. كما تشير هذه النتائج إلى أن بيئة الأعمال في العراق تتسم بارتفاع مستويات المخاطر وعدم الاستقرار، الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجيات فعالة لإدارة الأزمات الاقتصادية. ومن خلال تحسين السياسات الاقتصادية، وتعزيز الحوكمة، وتطوير البنية التحتية، يمكن تحقيق استقرار أكبر في بيئة الأعمال ودعم النمو الاقتصادي.

سادساً: دور إدارة الأزمات الاقتصادية في استقرار بيئة الأعمال: تلعب إدارة الأزمات الاقتصادية دوراً محورياً في تعزيز استقرار بيئة الأعمال، من خلال الحد من آثار الصدمات الاقتصادية وتقليل مستويات عدم اليقين. إذ تسهم السياسات الاقتصادية المرنة في دعم الاستقرار المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي، مما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال (International Monetary Fund, 2025, p. 19). كما تعزز إدارة الأزمات ثقة المستثمرين

من خلال تحسين الشفافية وتوفير بيئة أكثر استقرارًا، فضلاً عن دعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية وتقليل الخسائر. (World Bank, 2024, p. 30) وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الإصلاحات الهيكلية، مثل تنويع الاقتصاد وتعزيز الحوكمة، تُعد من أهم الأدوات التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Stiglitz, 2023, p. 75) وعليه، فإن إدارة الأزمات الاقتصادية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق استقرار بيئة الأعمال، لاسيما في الاقتصاد العراقي، الذي يتطلب سياسات مرنة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

الاستنتاجات

1. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.
2. ضعف البيئة المؤسسية والحوكمة يسهم في تفاقم آثار الأزمات الاقتصادية في العراق.
3. وجود علاقة وثيقة بين فعالية إدارة الأزمات الاقتصادية ومستوى استقرار بيئة الأعمال.
4. ضعف مؤشرات بيئة الأعمال في العراق يعكس الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية وهيكلية.
5. تحسين إدارة الأزمات يعزز ثقة المستثمرين ويسهم في دعم النشاط الاقتصادي.

التوصيات

1. ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة لإدارة الأزمات الاقتصادية تعتمد على التخطيط المسبق والاستجابة السريعة.
2. العمل على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.
3. تعزيز كفاءة المؤسسات الاقتصادية وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي.
4. تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ودعم الاستثمار.
5. تعزيز الشفافية والحوكمة بما يسهم في زيادة ثقة المستثمرين.
6. تطوير أنظمة الإنذار المبكر لرصد الأزمات الاقتصادية والتعامل معها بشكل استباقي.
7. دعم القطاع الخاص ليكون شريكاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المصادر Reference

1. Blanchard, O. (2021). Macroeconomics (8th ed.). Pearson Education.
2. International Monetary Fund. (2025). World Economic Outlook Report. Washington, DC.
3. Mishkin, F. S. (2022). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (13th ed.). Pearson.
4. North, D. C. (2020). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press.
5. OECD. (2024). Economic Policy Reforms 2024: Going for Growth. OECD Publishing.
6. Stiglitz, J. E. (2023). Globalization and Its Discontents Revisited. W. W. Norton & Company.
7. World Bank. (2020). Doing Business 2020. Washington, DC: World Bank.
8. World Bank. (2024). Global Economic Prospects. Washington, DC.